الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/210
1 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٦٦ (ز) من القائمة الأولية*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة: تنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد الأنواع المناسبة من تدابير بناء الثقة

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الصفحة
أولا -	مقدمة	٢
ثانيا -	الردود الواردة من الحكومات	٣
	كولومبيا	٣
	النمسا	٥

* A/49/50/Rev.1.

120794 120794 94-26872

أولا - مقدمة

١ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٤/٤٧ دال المعنون "تنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد الأنواع المناسبة من تدابير بناء الثقة"، ووردت في منطوق هذا القرار جملة أمور منها ما يلي:

"إن الجمعية العامة ،

"٤ - تناشد جميع الدول أن تنظر في استعمال تدابير بناء الثقة في علاقاتها الدولية على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك المفاوضات الثنائية والإقليمية والعالمية، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو منع نشوب الصراعات، وأداة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في وقت التوترات والأزمات السياسية،

"٥ - تطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يواصل بنشاط أعماله المتعلقة بالبند المعنون "الشفافية في مسألة التسلح" من جدول الأعمال، الذي يشمل النظر في الوسائل العملية الجامعة وغير التمييزية لزيادة الانفتاح والشفافية في المسائل العسكرية، وإعداد هذه الوسائل،

"٦ - تدعو الأمين العام الى مواصلة جمع المعلومات ذات الصلة من جميع الدول الأعضاء،

"٧ - تناشد جميع الدول الأعضاء التي لم تسهم بعد في تقرير الأمين العام، أن تفعل ذلك.

٢ - وعملا بطلب الجمعية العامة هذا، دعا الأمين العام في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، الدول الأعضاء الى أن تقدم المعلومات ذات الصلة بهذا الموضوع. وترد الردود في الفرع الثاني من هذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كولومبيا

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - تحرص كولومبيا دائما، في رسم سياستها الخارجية، على اعتبار تنفيذ تدابير بناء الثقة أحد العناصر الثابتة في علاقاتها مع الدول الأخرى، اقتناعا منها بأن ذلك إنما يشكل آلية لا غنى عنها لتعزيز السلم والأمن في المنطقة.

٢ - ويعتمد جو الثقة على احترام القانون الدولي والالتزام به وعدم استعمال القوة، ويتحقق من خلال إيجاد وتعزيز الآليات اللازمة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وتلك هي مقومات سياسة كولومبيا التقليدية.

٣ - وقد اعتمدت كولومبيا، في هذا الصدد، تدابير بالغة الأهمية سواء على المستوى المتعدد الأطراف أو الثنائي.

٤ - فعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تبذل كولومبيا جهودها من أجل تعزيز المفاهيم والاعتبارات التي وضعتها منظمة الدول الأمريكية لتحقيق الأمن في نصف الكرة الأرضية، من ذلك مثلا تنفيذ التدابير الكفيلة بضمان الديمقراطية وحماية حقوق الانسان وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - واتفقت كولومبيا كذلك مع بلدان المنطقة على وضع اطار مفاهيمي يمكن فيه إنشاء الآليات اللازمة لتكريس الالتزام بمبدأ الدفاع المشترك، بغية تأمين السلم والأمن في نصف الكرة الأرضية. ويتم ذلك من خلال التنسيق، على غرار ما يتضح من اجتماعات الخبراء الحكوميين المعنية بتدابير بناء الثقة والآليات الأمنية في المنطقة، التي يتم فيها بحث إمكانيات وضع تدابير ملموسة لتحقيق هذه المقاصد.

٦ - وتجدر الاشارة في سياق هذا الاطار المفاهيمي الى مظهر بالغ الأهمية اتفقت عليه آراء دول المنطقة. وذلك هو التسليم بضرورة الا يقتصر مصطلح "الأمن" على الجانب العسكري. ذلك أن مفهوم الأمن يشمل قطعا عناصر شتى بدءا بالنظام الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المتكاملة، الى جانب العناصر المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمؤثرات العقلية والأسلحة، وحماية البيئة.

٧ - وترى كولومبيا أن كل نظام جديد للأمن في نصف الكرة الأرضية يقوم بالضرورة على عوامل حاسمة تتعلق بتعزيز الثقة بين الدول، من ذلك مثلا الشفافية العامة التي يمكن تحقيقها عن طريق إجراءات التفتيش المتبادلة.

٨ - ويتمثل جانب من هذه الجهود في لجان حسن الجوار والتكامل الثنائية التي أقامتها كولومبيا مع البلدان المجاورة، حيث أنشأت لجنة مشتركة مع فنزويلا عام ١٩٨٩ وأخرى في نفس العام مع اكوادور، وثالثة مع بنما عام ١٩٩٢، ولجنتين أخريين مع البرازيل وبيرو عام ١٩٩٤.

٩ - ولقد اعتمد في إنشاء هذه اللجان على ثلاثة عناصر أساسية هي:

(أ) القيم والمصالح المشتركة في المنطقة؛

(ب) تحديد الأوضاع التي تمس بالقيم المشتركة ووضع الآليات المناسبة لمنعها ومواجهتها؛

(ج) تنفيذ الاتفاقات اللازمة لتدابير العمل الجماعي الرامية الى منع نشوء أوضاع خطرة والتصدي لها.

١٠ - وتدرك هذه البلدان، التي تشكل المنطقة الشمالية من قارة أمريكا الجنوبية، مصالحها المشتركة كمنطقة، وتتمثل مصالح هذه البلدان في تعزيز نظمها الديمقراطية واحترام الحرية والتعددية السياسية وتكاملها الاقتصادي وتنمية اقتصادات السوق بها والنهوض بحقوق الانسان وصون العدالة الاجتماعية وتحقيق غايتها النهائية، ألا وهي السعي لرفاه شعوبها من أجل إقرار السلام.

١١ - ولقد توخت كولومبيا جانب الواقعية والبرغماتية في إنشاء آلية لجان حسن الجوار. فتتولى هذه اللجان، الى جانب تحديد المصالح الثنائية، وضع الأدوات المناسبة لمنع نشوء أية أوضاع يمكن أن تمس بالقيم المشتركة، والتصدي لها إذا ما نشأت.

١٢ - وتستند هذه الأدوات الى مختلف الاتفاقات المتعلقة بتدابير العمل الثنائية الرامية الى منع نشوء، ومواجهة، أية أوضاع قد تترتب عليها أخطار عامة تنال من التكامل الاقتصادي والنمو التجاري والتعاون القضائي ومكافحة موجات الهجرة والاجرام العام.

١٣ - ويرأس لجان حسن الجوار والتكامل وزراء العلاقات الخارجية للدول الأطراف؛ وتجتمع هذه اللجان في مختلف البلدان على التوالي، بتواتر يقوم على دينامية أنشطتها.

١٤ - وتتألف اللجنة الكولومبية الوطنية من ممثلين رفيعي المستوى ينتمون الى القطاعين العام والخاص، وممثلين معنيين بالمسائل المتعلقة بالحدود، وتتمثل مهمة هذه اللجنة في اتخاذ مبادرات ومتابعة الالتزامات المتفق عليها بين الأطراف.

١٥ - وسعيا لتأمين الفعالية، يعهد بالجانب العملي الى لجان تقنية ثنائية فرعية تشكل بين البلدان بحسب المواضيع الواردة في جدول الأعمال، وهي التكامل الاقتصادي والتجاري، والتكامل الحدودي، والبيئة والتنمية المستدامة، والهياكل الأساسية، والنقل والاتصالات، والتعاون القضائي، والمناجم والطاقة، والتعليم والثقافة، والسياحة، والاثنيات والصحة، وما الى ذلك.

١٦ - ويرمي تعزيز أهداف لجان حسن الجوار والتكامل على المدى المتوسط والبعيد الى توطيد الثقة المتبادلة في المنطقة. ولقد ساهمت هذه اللجان في نشوء مفهوم جديد للتعاون الدولي يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

النمسا

[الأصـــــل: بالانكليزيـــة]
[٢ حزيران/يونيـــه ١٩٩٤]

١ - تنفذ النمسا، بوصفها عضوا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، تدابير بناء الثقة حسبما هو متفق عليه في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢. وترى النمسا أن هذه التدابير تشكل أدوات هامة لبناء الثقة ومن ثم لمنع النزاعات في منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ولا تدخر النمسا جهدا للاضطلاع بدور نشط في مفاوضات التعاون الأمني الجارية في محفل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بغية زيادة تعزيز تدابير بناء الثقة.

٢ - والنمسا، إذ تؤمن بما لتلك التدابير من آثار إيجابية، تقوم، على أساس طوعي، في بعض الحالات، بتنفيذ تدابير لبناء الثقة تتجاوز الالتزامات المنصوص عليها في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢. فلقد دعت مثلا في عام ١٩٩٢ سلوفينيا وايطاليا - البلدين المجاورين - الى مشاهدة مناورة عسكرية. وتجدر الاشارة، في هذا الصدد، الى مختلف اتفاقات التعاون التي أبرمتها وزارة الدفاع الاتحادية مع نظيراتها في الدول الأخرى (من بينها بلغاريا وسلوفينيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا).

- - - - -